

الموقف السياسي

أما تحكمهم الأغلبية وأما إلغاء الدستور

- تمهيد — ١ — حكم الاكثرية — ٢ — حزب الاغلبية — ٣ — إلغاء الدستور — ٤ — وما خفي كان اعظم — ٥ — الوزارة الجديدة — ٦ — ثم يقولون — ٧ — الصريح والمغشرة — ٨ — اين الدستوريون ؟ — ٩ — طريق واحد

— تمهيد —

لامفر لنا من أحد أمرين . يجب أن نواجه فيهما الحقيقة المرة .
فأما أن تحكم الاغلبية البلاد . وأما أن يلغى الدستور . ولا مرء في أن
الالتجاء الى أحد الأمرين أهون علينا وأرضى لعقولنا من أن يكون
لنا دستور أقسم جلالة الملك على احترامه ، وأقسم النواب بيمين الأمانة
له ، ثم تحكمنا أقلية رغم أنوفنا ، وعلى الضد من اراداتنا .
وباليتها وقفت عند الاقلية التي تحترم فيها صفات أفرادها الذين
يكونونها ، بل هي أقلية ائتلافية ، الاغلبية فيها من حزب الاقلية ،
والاقلية فيها من حزب ، هو أجدر الاحزاب بأن يدعى حزب الخنافيش
الذين لا يرون الا في الظلام ، ولا يبتدون الى غرضهم الا في ظلمة الحلك ،
بل هو حزب مبنوخ ماعون من مصر ومن أهل مصر في الدنيا
والآخرة .

١ — حكم الاكثرية

يقولون في أول ما يقولون به إن الاغلبية من الرعاع والسوقة ،
واسيت أدري في أية أمة كانت الاغلبية من الفلاسفة والمصلحين .

ثم يقولون بأن الاغلبية تحتكم في مصالح البلاد بما ترضى شهواتها .
ولست أدري متى وفي أى وقت حكم حزب من الاحزاب مصر حكم
النزاهة والشرف .

ثم يقولون بأن الأمة لا يصح أن يكون حكمها مقطوعاً بصحته
فيمن ترضى أن يكونوا حكامها المعبرين بأسانها ، ولست أدري لماذا
يعطون مثل هذه الامة حقاً تسمى استعماله — اذا كانوا لا يأنسون من
الامة رشداً .

ثم يقولون بأن الدستور منحة إن شئنا تركناه وان شئنا أخذناه ؛
ثم هم يقسمون على احترامه وأن مصدر السلطات كلها الامة .
ثم يقولون بأن من حق جلالة الملك أن يقيل الوزارة بنصر الدستور .
ولكن الا ينص الدستور بجانب هذا أن حزب الاغلبية هو الذى
يحكم البلاد ويكون مسؤولاً امام البرلمان الا اذا اولى غيره من الاحزاب
ثقتهم او تركه يحكم البلاد تحت اشراف البرلمان ؟

ثم يقولون بأن حزب الاغلبية يسمى استعمال السلطة التى يخولها
له الدستور ، ولكن هل لسلطة غير سلطة الامة أن تحاكم من أساء
استعمال سلطاتها .

ثم يقولون بأن الامة خاضعة ، نعم ولكن لمن اوتاهم ثقتها ؛ فهل
لغير هؤلاء تخضع ؟

ثم يقولون بأن الثقة التى توليها الامة لحكومة الاكثرية انما
هى ثقة لا وزن لها لان الامة لا تقدر حقوقها وواجباتها . فليكن .

ولكن هذه الامة ذاتها تعلم أن لها دستوراً وتعلم بجانب هذا أنها راضية عن حكم الاغلبية التي أولتها ثقتها . وكفى .

ثم يقولون بأن الامة ليس لها أن تعدل في تكوين أحزابها كما تشاء ، ولذا ينصرون حزباً على حزب وفريقاً على فريق . وإذا سألتهم لماذا ؟ يقولون خير الامة ! وهذا غريب . لان الامة رفضت مراراً عديدة ذلك الخير الذي أرادوه لها وشكرتهم على حسن نياتهم . ثم من بعد ذلك يقولون « الامة تريد والامة لا تريد » كأن ذلك الدوى الشديد الذي خرق صماخ وزارة الخارجية البريطانية لم يعم بعد جنبات القاهرة ، ولم يصل بعد إلى آذانهم .

كل هذه المتناقضات تقوم بقيام الدستور . ولا مرء في أن المخرج الوحيد من هذا التناقض ينحصر في شيئين لا ثالث لهما : فاما حكم الاغلبية واما إلغاء الدستور .

- ٢ - حزب الاغلبية

يقولون بأن حزب الاغلبية لا يعبر عن رأى العقلاء . ويقولون بأنه لا يفسر حقيقة الموقف السياسى تفسيراً صحيحاً . ويقولون بأنه لا يعرف الحق من الباطل . ويقولون بأنه لا يميز بين الشر والخير . ويقولون بأنه لا يريد الآن يستغل الامة لمصالحه ومصالح أفرادها . ويقولون بأنه يستخر الدستور لمصالح رئيسه وأذنا به . ويقولون ويقولون . ولكن ماذا يكون قولهم اذا سلمنا لهم جدلاً بان كل هذا صحيح ، وأنهم جميعاً من هذه التهم التي يكيلونها لحزب الاغلبية أبرياء ، وقلنا لهم بجانب هذا أن هذا الحزب على مفاسقه ومفاسده هو الحزب الذى تريده الامة ؟ لا جرم أنهم

لا ياجئون الا لاحد أمرين . فاما ان يلغوا الامة أو يلغوا الدستور .
 فليشمرُوا عن سواعدهم . فالامة اكملها الفقر والعوز . وهم يتناحرون على
 مسرح السياسة . والدستور أصبح هيكلاً نحرّاً بعد ان اعتدت عليه
 الايدي الاثيمة سواء في ذلك حزب الاكثرية والاقلية . فالأكثرية
 تستعين عليه بسلطتها ، والاقلية تستعين عليه بمن لا يعلم امره الا علام
 الغيوب :

٣ - الغاء الدستور .

يقولون بأن الدستور منحة منحتها الامة من السلطة الفعلية ووافقت
 عليه السلطة الشرعية . ويقولون بأن ابناء مصر لا يعرفون من معنى
 الدستور الا الاسم . ويقولون بأن « منح » الدستور كان قبل اوانه ،
 ويقولون بأن الامة من الواجب ان تتدرج في الحكم شيئاً فشيئاً ، حتى
 تكون اهلاً لان يكون لها دستور . ويقولون بأن المنحة من حق
 مانحها . ويقولون ويقولون !

فلماذا اذن لا يشيرون على مانح الدستور سورة حق واعتقاد بأن
 يلغى الدستور وأن يسترد المنحة ، وكفى الله المؤمنين القتال . لماذا يعلنون
 كل يوم بانهم حماة الدستور وأنهم خالقوه وأنهم مانحوه دون مانحه ،
 ولماذا يتيهون على الامة عجباً ودلالاً ، بأنهم الدستور ؛ وان الدستور هم ،
 في حين أنهم لا يظهرون الا على اتقاضه ولا يقومون الا على دارس
 أطالاله ، ينوحون على الحرية المخدولة وعلى الحى المستباح ؟

لا أريد أن أنصر حزب الاغلبية ولا أريد أن انتقد حزب الاقلية
 ولكن اريد ان لا اسير في الظلام . اريد طريقاً واضحاً سهلاً . فأما ان

اكون حراً فاستعمل حقى فى الحرية واحكم كما اريد ان خيراً نغير ، وان
ثراً فثراً ؛ وذلك حتى الطبيعى ، واما ان اكون غير حر ، فاخضع لذلى
وانزوى مسكيناً حقيراً .

احد امرين ايها السادة النبلاء . إما حرية تستعمل كيف تشاء
الامة مصدر السلطات . واما استبداد ينصرف الى حيث تهب رياح
الحوادث .

٤ — وما خفى كان اعظم

اذا كان هذا ما يقولون ، او بعض ما يقولون ، واذا كان هذا جزء
من مجموع المتناقضات التى تقوم مع قيام الحكم الدستورى ، واذا كانت
هذه هى النزعات التى تقوم فى صدر الذين يشتمون حكم هذه الامة بالحق
او بالباطل ، وسيان عندكم حق وباطل لان الامة « على الرف » ، واذا
كان هذا ما يجول فى خاطر الذين يريدون ان ينظروا فى امر الحرية
المستباحة نظراً « مستقيماً » غير معوج ، واذا كان هذا هو الظاهر ، فلا
جرم ان ما خفى كان اعظم .

٥ — الوزارة الجديدة

سوف تتشكل ، او ان شئت فقل تشكلت ، من حزب الاقلية
فى مجلس النواب يعاونه افراد من حزب الخفافيش او حزب الاتحاد ،
او حزب نشأت . اذن سيقوم حزب الاحرار الدستوريين حيث اقام
نشأت . واذن سيكون لحزب الخفافيش يد فى حكم هذه البلاد . فالاىهم
عفوك وغفرانك .

ومن يدرينا ، فاعل قراء هذه المجلة لا يقرؤون هذه السطور إلا

ويكون نشأت قد ظهر على مسرح السياسة . ويكون البرلمان قد حل
وذهب في خبر كان ، او مايجرى مجراها .

ولكن يجب ان نواجه الحقيقة المرة . يجب ان نقدر الموقف

تقدير من لا يريد ان يسلك حيث تسلك الخفافيش

سوف تتشكل الوزارة وسوف يقوم الحكم في البلاد على اقلية

تعاونها بضعة من الخفافيش . اذن وجب علينا ان نقدر ان نتقدم الوزارة

الى البرلمان ببرنامج تطلب ثقته ، فاذا اولاهها الثقة كان خيرا ، واذا لم يلها

ثقتة ، وذلك مفروض فرض تعيين ، كان امامها أحد أمرين . فاما الاستقالة

واما حل البرلمان . فاذا استقالت وجب ان يعين غيرها . فاما من حزب

الاقلية . فيكون مصيرها مصير سابقها . واما من حزب الأغلبية . واذن

تكون اقالة الوزارة الاولى عبثاً . واذا حل البرلمان ، كان امام الوزارة أحد

طريقين . فاما ان تعيد الانتخابات وتيجتها من الآن معروفة وانها سوف

تكون مع الحزب السعدى . وهناك اما ان تسقط هذه الوزارة وتستخفى

الخفافيش ، واما ان يلغى الدستور ، وفي اعتقادى ان الحل الاخير اوفق

الحلول . ولخير لى ان اكون عبداً اطالب بحريتي ؛ من ان اكون حراً

لا أساوى العبيد .

٦ - ثم يقولون

ثم يقولون بأن النحاس رئيس حزب الأغلبية ورئيس حكومة

الأغلبية قد ارتكب جرماً واقترف اثماً . يقولون بأنه حاول ان ينصب

بحكم مركزه فى الوزارة وفى حزب الأغلبية . ويقولون بأنه ورئيس

مجلس النواب ونائب ما من النواب الذين شاء القدر ان يكونوا نواباً

قد احتالوا على وكيل دائرة سيف الدين . وأمضوا معه عقد أو فسرهُ النائب بخطاب ، فكان من مجموع ذلك ظرف يعاقب عليه القانون . ويقولون بأن رئيس الوزارة رجل عمومي للأمة أن تطلب محاكمته ، بل لأنكون قد تجاوزنا حد الأدب إذا طلبنا من جلالة الملك أن يأمر بمحاكمته ، باعتباره حارس الدستور الأول والمثل الأعلى في احترام العدل والحرية . بل لا نقول لهم اطلبوا محاكمة النحاس ورئيس مجلس النواب ونائب من النواب لا غير . بل نقول لهم إذا ثبتت عليهم التهم إذن فاسجنوهم أو انقوهم أو حرقوهم أو قطعوهم إرباً أو اشنقوهم ، فالحبال كثيرة والجلاد بالمرصاد . ولكن لا تشنقوا معهم الحرية ولا تعذبوا بالدستور باسم الدفاع عن الدستور . فالأمة لها رأيها ولها أغايتها ولها ارادتها التي يجب أن تحترم والتي يجب أن تخفى لها اكبر الرؤوس ما دام قد اعترف بحقها في الحرية ، وفي أن تحكم على الوجه الذي تريده هي لا الذي يريد له غيرها . او هنالك مشورة اخرى هي اخرى بكم وانتم اخرى بأن تنفذوها . وعندي ان الاخذ بها ارضى للعقل وارضى لزام الفكر . مشورة لاثاني لها اذا اترتم ان ترضوا عقولنا . الفوا الدستور اولاً ، ثم اشنقوا النحاس وصحبه في اوسع ميدان من ميادين العاصمة .

— ٧ الصفح والمعدرة

لست من حزب الاغابية ، ولست من حزب الاقلية . لست من السعديين فينتصر لي الرعاع ولست من الدستوريين فينتصر لي العقلاء . بل اني والله الحمد من حزب « الماحقات » . من حزب الخيال والوهم . من حزب الاربعه بلايين التي اخذناها من الانجائز ابان الحركة الاخيرة

لننصر الأنجائز على سعد . رحم الله هذه الملايين الاربعة فقد ظلمنا طوال عشر السنوات الاخيرة ومعنا ملحقاتنا لانملك ثروى فقير .

انما اطلب الصفح والمغفرة لأننى فى موقفى هذا ادافع عن حق البلاد . ادافع عن الحرية المستباحة والحقى المداس بالاقدام . لا يعينى بعد ذلك اساءت الامة استعمال هذا الحق أم احسنت فيه . لا يعينى فى الامر بعد الحرية الا ان اكون معارضا نزيها ، احترم حق الامة ، ولكن لا افوت للاغلبية هفوة تأتىها .

اطلب الصفح والمغفرة لا من احد معين ، بل من كل الاحزاب ، وقد تكالبت على الظواهر تكالب السباع الجائعة على الرمم المنتنة ؛ حتى لقد نسيت ان للامة حقوقا يضحى بها ، وأن لها حرية توطأ بالنعال .

٨ — ابن الدستوريون ؟

لقد اسمعت لو ناديت حيا ولكن لاحياة ان تنادى
يايها الدستوريون هبوا من مضاجع الوزارات فالدستور فى الحضيض . تنبهوا قايلا فحق الحكم للامة والامة تريد الاغلبية ، فهل لكم ان تكونوا « دستوريين » بحق وأنتم تتريعون فى دست الوزارات على الرغم من انف الامة وأنف الدستور وأنف الحق نفسه .
يايها الدستوريون ! ان لكم حق المعارضة وليس لكم ان ترغموا على الائتلاف . صدعوا الائتلاف وأضربوا بالنحاس وصحبه عرض الافق والافسح ، ولكن لاتضربوا معهم الحرية الدستورية فتضربوا بأنفسكم الارض .

يايها الدستوريون ! بالامس اتفقتم مع حزب الخفافيش فساروا

بكم في الظلام وما اخرجوكم الى النور الا وانتم حيرى لا تعرفون الطريق .
واليوم تأتافون وحزب الخفافيش لتخرجوا من بعد عمياً لا تبصرون .
يا أيها الدستوريون . ! مالكم مفر من احد امرين . فاما اعادة
استفتاء الامة وعندها ترجع الاغلبية التي تحتلون اليوم مراكزها في
الظلام . واما ان تأنوا الدستور فنكونوا قد عاندتم اول مبدء من
مبادئكم بل اول سنادة من سنادات وجودكم .
يا أيها الدستوريون ! هلى تسمعون ؟

٩ - طريق واحد

نؤمن بأن اغلبية السعدين في مجلس النواب ساحقة وانها اكثر
مما يجب ان تكون . ونؤمن بأنه من الارفق بمصالح هذه الامة ان يكون
بين الاغلبية والاقلية تقارب ما في القوة والاستعداد . ونؤمن بأن
اضعاف حزب الاغلبية يكون اكثر عوداً بالنفع على شكل الحكم وعلى
البلاد . ولكن لانؤمن بجانب هذا ان تداس الحرية ويقتبر العدل تحت
عنوان الاصلاح الموهوم . وتحت عنوان الاخذ بيد الامة لتعرف حقائقها
لاتريد ان تعرفه بطريق القهر والارغام .

إنما تكون اقرب الى الهدى اذا تركنا الدستور كاملاً وحق الامة
في تطبيق دستورها كاملاً فيحكنا حزب الاغلبية كما يريد ، وتقوم
ازاءه بمعارضة نزيهة اساسها التعاون على الاصلاح قبل كل شئ ، فننال
من ائمة قدرأ ينقده حزب الاغلبية على مدى الزمان حتى تتوازن اقوى
من طريق طبيعي معقول . هذه هي الخطة الحكيمة اما الاضطهاد فمن

شأنه ان يزيد الاقلية قوة، اذا عمدت اليه ، وان يزيد الاكثرية كثرة .
وتلك طابائع الاجتماع .

اما اذا اردتم غير هذا فالغوا الدستور ، واذن نستريح وترضى
عقولنا وضمائرنا . ونخيرلى ، كما قلت اولاً ، ان اكون عبداً اطالب بحريتى ،
من ان اكون حراً لا أساوى العبيد .

بوليطني قوس